

الأصول في النحو

مسائل من هذه الأبواب .

تقول : عندي رطل زيتاً ورطل زيت فمن نصب فعلى التمييز ومن خفض أضاف ومن رفع اتبع وكل هذا جائز في المقادير وكذلك : بيت تبنٍ وجرة زيتٍ فإن قلت : شاة لحمٍ وجبة خبزٍ فالإضافة لأنك لم ترد : مقدار شاة لحماً ومقدار جبة خزاً فإن أردت هذا المعنى جاز النسب وتقول : عندي زق عسل سمناً تضيف الأول وتنصب الثاني تريد مقدار زق عسل سمناً ولا يجوز عندي ملاء زق عسلاً سمناً إلا في بدل الغلط خاصة لأنه لا يكون عندك ملاء زق عسلاً سمناً إلا في بدل الغلط خاصة لأنه لا يكون عند ملاء زق سمناً وملؤه عسلاً لأنه من أيهما امتلاً فقد شغله عن الآخر ومن ذلك قوله جل وعز : (أو عدل ذلك صياماً) و (ملاء الأرض ذهباً) ويجوز : ملاءُ الأرضِ ذَهَبُ في غير القرآن .

وتقول : عندي رطلان زيتاً والرطلان زيتاً ورطلا زيت ولا يجوز : الرطلا زيت لأنه لا يجمع بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يضيفه ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسراً ويجيز أيضاً : الرطل الزيت والرطل الزيت والخمسة الأثواب والخمسة الأثواب فإذا قال : رجل السوء وزن السبعة لم يجر أن تدخل عليه الألف واللام لإن إضافته صحيحة والبصريون يأبون إدخال الألف واللام في جميع هذا والفراء أيضاً يأباه إلا مع الضارب الرجل والحسن الوجه وقد مضى تفسير هذا .

فإذا قلت : ماء فرات وتمر شهرير ورطب بَرِّ نَبِيٍّ قضيباً عوسج ونخلتاً برني فكان ليس بمقدار معروف مشهور فكلام العرب الخفض والإختيار فيه الإضافة أو الإبتاع ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن